بحث تخرج بعنوان

الرقابة على أنشطة البنوك

اسم الطالبة: افنان حمد السويد

آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفيّة (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)

Mechanism of the internal control system in banking banks (case study of the (Central Bank of Kuwait

الملخص:

إن الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة والتحرير المالي وما يرتبط بهما من تكامل للأسواق وحرية تحرك رؤوس الأموال جعل قضية الاستقرار المالي تقف على رأس قائمة اهتمامات الدول، وأصبح موضوع الرقابة المصرفية يحتل أهمية كبيرة، فمن خلال التجارب المتعلقة بتطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي تأكد للسلطات النقدية وهيئات الإشراف على الجهاز المالي ضرورة اقتران هذه السياسة برقابة فعالة على الجهاز المصرفي تجنبا لأية ممارسات غير سليمة، ذلك أن الدول التي تعرضت للنتائج السلبية للتحرير المالي في ظل تزايد المخاطر وتشعبها كان ينقصها الإشراف المصرفي الفعال.حيث تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في بداية السبعينات والتي تسعى من خلال تقاريرها إلى تقوية صلابة الاستقرار المالي وتحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية.تم ذكر لمحة عن الرقابة الداخلية للبنوك ومن ثم الاطار القانوني للرقابة الداخلية في البنوك الكويتية واخذ عينة عن نشاط البنك الكويتي المركزي .

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة، البنوك المصرفية، البنك الكويتي المركزي.

Mechanism of the internal control system in banking banks (case study of the Central Bank of Kuwait)

Abstract:

The increasing trend towards the application of globalization and financial liberalization and the associated integration of markets and the freedom of capital movement made the issue of financial stability at the top of the list of countries' concerns, and the issue of banking supervision became of great importance. Supervising the financial system The necessity of coupling this policy with effective supervision of the banking system to avoid any improper practices That is because the countries that were exposed to the negative consequences of financial liberalization in light of the increase in risks and their complexity lack effective banking supervision, as the Basel Committee for Banking Supervision was established in the early seventies, which seeks through its reports to strengthen the solid financial stability and achieve compatibility in national supervisory systems and practices. An overview of the internal control of banks and then the legal framework for internal control in Kuwaiti banks and taking a sample on the activities of the Central Bank of Kuwait.

Keywords: Supervision System, Banking Banks, Kuwait Central Bank.

المقدمة:

لقد كان للتحولات السياسية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية التي شهدها العالم خلال القرن الماضي أثار مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات المالية والمؤسسات الاقتصادية والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا خاصة بعد الأزمة المالية لسنة ١٩٢٩م وتغير نظرة المتعاملين مع الأسواق المالية والمؤسسات الممثلة بها ومحاولة هذه الأخيرة إعطاء المزيد من الضمانات المتعامليها.

يتطلب هذا النهج الجديد من المؤسسة الاقتصادية التكيف مع الظروف بغية ضمان الفعالية والصرامة حتى تضمن لنفسها البقاء في هذا المحيط الذي تطبعه المخاطرة الشديدة والخوف من المستقبل نتيجة الانفتاح على المحيط الخارجي في ظل هذه الظروف لابد من توافر معلومات محاسبية ومالية واقتصادية التي تفي باحتياجات مختلف الأطراف التي لها مصالح في المؤسسة سواء كانت داخلية في الإدارة، نقابة وعمال) أو خارجية (مساهمين، إدارة الضرائب، وغيرها)

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي ترتكز عليها اقتصاديات الدول باعتبار البنك الوحدة الفعالة التنمية وتطوير الاقتصاد ، ومن خلال تحقيق أهداف معينة عن طريق تطوير أساليب وإجراءات العمليات البنكية وذلك باستخدام الموارد المالية وكذا البشرية ، ومن ثم استمرار حياة البنك مدة أطول ويطرق أنجع ، وذلك بإيجاد أنظمة وطرق تساعد على استمرارية البنك والتصدي للأخطار وحتى تفانيها ومن بينها الرقابة الداخلية التي تعتبر من أهم المواضيع الجديدة ذات الأهمية من أجل التسيير الجيد للبنوك. حيث تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين أداء البنوك التجارية وكذا تحسين مردوديتها كما تكمن الأهمية في اكتشاف المخاطر ومواطن الضعف وبالتالي التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها حتى لا تعيق نشاط البنوك وتلك بإتباع إجراءات واختيارات مناسبة.

مشكلة البحث: كيف يمكن للرقابة الداخلية في البنوك التجارية تحقيق التسيير الفعال والتصدي

للأخطار؟

اهداف البحث: تم اتخاذ مايلي:

١- التعريف الشامل للرقابة الداخلية في البنوك

٢- الإطار القانوني التحليلي للرقابة الداخلية في البنوك الكويتية

٣- لمحة عن احصائيات وهيكلة البنك الكويتي المركزي

فرضية البحث:

إن اتفاقية بازل الثانية تهدف إلى ضمان أن الأموال الخاصة للبنوك تكون في مستوى المخاطر التي تواجهها، حيث تفرض على البنوك بان يكون رأسمالها الجاهز يساوي على الأقل راس المال الرقابي المطلوب للتغطية ضد المخاطر الائتمانية (FPRC) ومخاطر السوق(FPRM) ومخاطر التشغيل (FPRO)، وقد عبرت اتفاقية بازل الثانية عن هذه المعادلة بنسبة سميت باسم Mc Donough والتي يجب أن تكون اكبر أو تساوي ٨% وهي كالتالي:

$$\frac{\text{مجموع راس المال}}{\text{متطلبات رأس المال لمخاطر السوق} * 12,5 + \text{متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل} * 12,5 + \text{الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان}} \geq 8\%$$

الفصل الاول: تعريف نظام الرقابة الداخلية وخصوصياته في البنوك

المبحث الأول: مدخل إلى نظام الرقابة الداخلية

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم التعاريف التي أعطيت لنظام الرقابة الداخلية وأهدافه والوسائل المستخدمة لوضعه وكيفية تقييمه، كما سيتم دراسة المبادئ الأساسية التي يجب أن تتوفر في كل نظام رقابة داخلية.

المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية

ظهر نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات على إثر فضيحة التي أُكتشفت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي، حيث تبنى الكونغرس الأمريكي سنة ١٩٧٧ قانونا سمي باتفاقية الممارسات الأجنبية المشبوهة والذي يُلزم المؤسسات الأمريكية بوضع أنظمة للرقابة الداخلية تساعدها على التحكم في المخاطر التي تواجهها، ثم انتشر استخدامه في الدول الأوروبية. أما في المجال البنكي، فقد نصت لجنة بازل ٢ على وجوب حرص السلطات النقدية وتأكدها من وضع البنوك أنظمة للرقابة الداخلية تتأقلم مع طبيعة واتساع العمليات التي تقوم بها بهدف ضمان سلامة النظام المصرفي.

الفرع الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية

هناك عدة تعاريف أعطيت لنظام الرقابة الداخلية منها:

عرّفت منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية OECCA نظام الرقابة الداخلية سنة ١٩٧٧ على أنه: "مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق هدف ضمان الحماية والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين الأداء، ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة بهدف الإبقاء على دوام العناصر سالفة الذكر".

وفي سنة ١٩٧٨ أعطت اللجنة الاستشارية للأعضاء المحاسبين في بريطانيا تعريفا آخر لنظام الرقابة الداخلية يتمثل في كون: "الرقابة الداخلية تتضمن مجموعة أنظمة الرقابة المالية الموضوعة من طرف المديرية بهدف التّمكّن من تسيير أعمال المؤسسة بطريقة منظمة وفعالة واحترام السياسات والبرامج المسطرة وحماية الأصول وضمان قدر المستطاع صحة ودقة المعلومات المسجلة".

كما عرّف المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين AICPA نظام الرقابة الداخلية بأنه "يتكون من البرامج التنظيمية ومن كل الطرق والإجراءات المستعملة داخل المؤسسة لحماية أصولها، وذلك بهدف مراقبة دقة المعلومات ورفع الأداء وضمان تطبيق تعليمات المديرية".

وفي سنة ١٩٩٢ عُرّف نظام الرقابة الداخلية من طرف منظمة COSO في مرجعها المعنون بـ The internal control integrated framework بأنه: "سيرورة موضوعة من طرف مجلس الإدارة والمسيرين والمستخدمين في المؤسسة موجهة للحصول على ضمان كاف حول تحقيق الأهداف التالية:

- التحقيق الأمثل للعمليات؛
- نزاهة المعلومات المالية؛
- مطابقة القوانين والتشريع المعمول به.

يعد هذا التعريف موسعا كون التنفيذ الأمثل للعمليات يمس كل الأنشطة الموجودة في المؤسسة وليس النشاط المحاسبي والمالي فقط، وقد قسمت هذه المنظمة العناصر المكونة لنظام الرقابة الداخلية إلى خمس:

- البيئة الرقابة؛
- تقييم المخاطر ؛
- الأنشطة الرقابية؛
- نظام المعلومات والاتصال؛
- القيادة.

كما عُرّف في أعمال Groupe de place في المرجع حول نظام الرقابة الداخلية بأنه: نظام محدد وموضوع من طرف المؤسسة تحت مسؤوليتها يهدف إلى التأكد من:

- مطابقة القوانين والتشريع المعمول به؛
- تطبيق القرارات والتوجيهات الصادرة عن المديرية العامة ومجلس الإدارة؛
- السير الجيد لنشاطات المؤسسة خاصة تلك المتعلقة بالحفاظ على أصولها؛
- نزاهة المعلومات المالية.

بصفة عامة يساعد وضع نظام الرقابة الداخلية في التحكم في نشاطات المؤسسة وفعالية عملياتها والاستخدام الأمثل لمواردها، غير أنه لا يعطي ضمانا مطلقا حول تحقيق أهدافها.

يُستنتج من هذه التعاريف أن البنك يضع مجموعة من الوسائل المادية والمعنوية والبشرية ثم ينظمها بشكل فعال عبر تقسيم المهام والمسؤوليات بين موظفيه بطريقة واضحة وسليمة، مع تحديد الطرق والإجراءات التي يجب على المستخدمين تطبيقها للوصول إلى تحقيق أهدافه المرتبطة بضمان سلامة سير العمل داخله وحماية أصوله، بالإضافة إلى ضمان وجود معلومات دقيقة وصحيحة والتأكد من الاستخدام الأمثل لموارد البنك، مع وجوب احترام الأحكام القانونية والتنظيمية والسياسة العامة والإجراءات الداخلية للبنك وإدارة أعماله بصفة محكمة، ومن ثم التقليل من المخاطر المرتبطة بنشاطه. فنظام الرقابة الداخلية ليس مجرد تحديد للإجراءات أو وضع تنظيم معين فقط، بل هو سيرورة يتم تنفيذها من طرف أشخاص عند قيامهم بأعمالهم في كل المستويات الإدارية والتنفيذية الموجودة في البنك. وتجدر الإشارة إلى أن وجود نظام رقابة داخلية يعطي ضمانا كافيا لتحقيق الأهداف المسطرة ولكن ليس بصفة مطلقة؛ فوجود نظام رقابة داخلية لا يمكن أن يستدرك حكما خاطئا لمسير أو قرار سيئ أو أي حدث خارجي يؤدي إلى فشل البنك في الوصول إلى تحقيق أهدافه. فليس بالضرورة أن يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا أو قادرًا على تحديد والتحكم في كل المخاطر، حيث يمكن أن تواجه البنك اختلالات معينة تقلل من فعالية النظام، وكمثال عن ذلك:

- وضع إجراءات غير كافية من حيث المراجع أو عدم إيصالها إلى كل المستخدمين؛
- عدم الدراية بالعمليات الرقابية الآلية التي تسهل الإشراف على الرقابة؛
- التطبيق غير الثابت لعمليات الرقابة المدمجة في الإجراءات؛
- وجود تواطؤ بين العديد من الأفراد لتنفيذ عملية ما؛
- عدم احترام نظام الرقابة الداخلية أو عدم إعطاؤه أهمية من طرف المديرية ووجود نية متعمدة لعرقلة مساره؛

- لا يمكن لنظام الرقابة الداخلية التحكم في المخاطر الناتجة عن القرارات الخاطئة للمسيرين؛
- لا يمكن لنظام الرقابة الداخلية التحكم في المخاطر الناتجة عن حدوث تطورات سلبية خارج البنك؛
- لا يقضي نظام الرقابة الداخلية على مخاطر التحايل بشكل كلي، بل هو وسيلة وقائية للحد من عمليات التحايل وإمكانية الكشف عنها في أقرب وقت ممكن.

الفرع الثاني: أهداف نظام الرقابة الداخلية

لقد حدّد المعهد الدولي للمدققين الداخليين سنة ١٩٧٨ أهدافا لنظام الرقابة الداخلية تتمثل في:

أولا: التحكم في البنك: وذلك بالحفاظ على إدارة أعمال البنك بطريقة منتظمة ودائمة وضمان تنفيذ الخطط المبرمجة وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المديرية، ولأجل ذلك فإنه يتعين على الأشخاص القائمين على وضع أنظمة الرقابة الداخلية أن يكونوا على دراية كافية بأهداف البنك وميزانياته ومختلف الهياكل والإجراءات الموضوعة والقوانين المحددة، فإدارة أعمال البنك بصفة منتظمة تؤدي بالضرورة إلى تحقيق أهدافه المسطرة.

ثانيا: حماية أصول البنك: وذلك عبر حماية أصوله من السرقة أو الاختلاس أو الضياع والمحافظة عليها في الأجل الطويل والمساهمة في تنميتها، فالبنك مطالب بتسيير محفظة قروضه تسييرًا محكما كونها تعد عنصرًا أساسيا من أصوله.

ثالثا: التأكد من نوعية المعلومات: تحتاج إدارة البنك لمعلومات أكيدة وكاملة وبصورة مستمرة باعتبارها الأساس الذي تُتخذ عليه القرارات، فوجود نظام رقابة داخلية يضمن قدر المستطاع صحة ومصداقية المعلومات المسجلة والحد من حدوث الأخطاء أو الغش أو الاختلاس.

رابعا: التأكد من التطبيق السليم لتعليمات وتوجيهات الإدارة : يحدّد المسيرون الإستراتيجية والأهداف المراد الوصول إليها ويوفرون الموارد اللازمة ويتخذون لذلك القرارات السليمة لضمان بقاء البنك وتطوره، في حين ينفذ المستخدمون الآخرون العمليات وينسقون بين مختلف المصالح، كما يشرف البعض منهم على البعض الآخر، فوجود نظام رقابة داخلية يضمن بأنهم يعملون لصالح البنك وأنهم يحترمون السياسات والإجراءات المحددة والقوانين والنظام الداخلي للبنك، وكذا العلاقات الوظيفية والسلمية الموجودة، ولتحقيق ذلك يجب توفر نوعين من الرقابة:

١ – رقابة قبلية: تسعى إلى التأكد من أن الهدف من وضع السياسات والإجراءات محدد بدقة وأنها واضحة وملائمة ومفهومة وموجهة لموظفين مؤهلين لتنفيذها بشكل صحيح.

٢ – رقابة بعدية: تهدف إلى التأكد من تطبيق السياسات والإجراءات والقوانين المحددة عبر القيام بدورات رقابية روتينية من طرف المدققين الداخليين لإعطاء ضمانات حول مدى التزام المستخدمين بالتنفيذ الفعلي لما هو محدد مسبقا.

خامسا: التأكد من الاستخدام الأمثل والفعال لموارد البنك يبرز ذلك من خلال تحسين مستوى الأداء وإدارة أعمال البنك بصفة فعالة وأكثر كفاية ممكنة، والعمل على التقليل من المخاطر المرتبطة بنشاطه، فيجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية قادرًا على تنبيه المسؤولين في حالات انخفاض فعالية البنك.

الفرع الثالث: الوسائل المستخدمة في وضع نظام الرقابة الداخلية

يتم التركيز على أربعة عناصر أساسية لوضع نظام الرقابة الداخلية وهي:

أولا: التنظيم: لكي يصل البنك إلى تحقيق أهدافه المسطرة، يجب عليه وضع هيكل تنظيمي مفصل محدد فيه العلاقات الوظيفية والسلمية الموجودة بين الأفراد والوظائف داخل البنك من جهة، ومن جهة أخرى وصف مناصب العمل وتحديد مسؤولية كل فرد داخل البنك من مستوى مجلس الإدارة إلى المستويات الإدارية والتنفيذية الدنيا وذلك بتطبيق المبدأين الأساسيين: من يعمل ماذا؟ ومن هو المسؤول عن هذا؟

ومن أهداف وجود الهيكل التنظيمي:

- البحث عن الفعالية والكفاية التشغيلية؛

- إمكانية قياس نتائج كل نشاط أو كل وظيفة؛

- تقسيم المهام والوظائف بين الموظفين داخل البنك ما يخلق نوعا من الرقابة المتبادلة خلال التنفيذ، فتقسيم المهام يجنب وقوع نفس الشخص في أخطاء أو مخالفات وتكون له القدرة على إخفائها، فيجب ألا تكون لشخص معين مسؤولية كاملة في القيام بالعملية من بدايتها إلى نهايتها. كذلك يجب توفر موارد بشرية مناسبة من حيث العدد والكفاءات ونشر المعلومات المناسبة والدقيقة للسماح لهم بتحمل مسؤولياتهم، كما يجب على البنك تفضيل حركية المستخدمين بين الوظائف بالترقية أو بين الوكالات وهذا لتجنب خلق علاقات شخصية بين العامل والزبون تؤدي بالضرر بمصالح البنك.

ثانيا: تحديد الإجراءات وقواعد الممارسة: يجب أن تحدد المديرية العامة للبنك الإجراءات وقواعد الممارسة بوضوح وبصفة فعالة، وتكون مكتوبة ومنشورة لكي يعرفها كل مستخدمي البنك ويتسنى لهم تطبيقها بسهولة، كما يجب أن تتناسب هذه الإجراءات مع الهيكل التنظيمي وتتأقلم معه وتتصف بالديمومة؛ أي تطبقيها خلال كل السنة، كما يجب أن تكون مدروسة بصفة تضمن إمكانية المقارنة بين مصدرين للمعلومة Technique de recoupement ووضع مبدأ الرقابة المتبادل.

ثالثا: وضوح الأحكام القانونية والتنظيمية: يجب على السلطات المصرفية أن تصدر القوانين والأوامر التشريعية التي تحكم سير المهنة بوضوح ودون وجود تناقضات فيما بينها أو ترك الفراغات القانونية، لكيلا يتسنى للبنك أو مستخدميه التهرب والتملص من التطبيق الصارم لهذه الأحكام التشريعية.

رابعا: وضع آليات للرقابة الدائمة: يجب على إدارة البنك وضع آليات للرقابة كوظيفة مراقبة التسيير ووظيفة التدقيق الداخلي التي يعود لها الدور في الفحص المنتظم لسير نظام الرقابة الداخلية وإعطاء التوصيات اللازمة لزيادة فعاليته وتكييفه مع التغيرات التي تطرأ على البنك.

كما يجب القيام بالإشراف من طرف المسؤولين المباشرين عن عمليات التنفيذ وذلك بالمصادقة على أعمال المنفذين بعد إعادة فحصها. كذلك يجب وضع إجراءات أمنية للحفاظ وصيانة الأصول المادية والمالية وكل المستندات التي يملكها البنك بهدف تجنب تحويلها أو اختلاسها. ضرورة الاستعانة بالمدققين الخارجيين لمراقبة العمليات المجراة على مدار السنة والمصادقة على القوائم المالية والمحاسبية.

الفصل الثاني: الإطار القانوني لنظام الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية

استنادا إلى حكم المادة "٧١ "من القانون رقم (٣٢)لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، فإن البنك المركزي يؤكد على ضرورة أن تضع البنوك المسجلة في دولة الكويت أنظمة الرقابة الداخلية الكافية، بما يتناسب مع حجم وطبيعة ومجالات نشاط البنك المختلفة، وأن تلتزم بتطبيقها، بما يوفر أساسا لادارة المخاطر التي تواجهها البنوك في أعمالها اليومية يتعين أن يكون نطاق وطبيعة أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة لحسن سير وانتظام العمل متفقا مع احتياجات البنك وظروفه الخاصة، بحيث يؤخذ في الاعتبار في هذا الصدد : طبيعة وحجم أعمال البنك، تنوع النشاط، حجم العمليات ودرجة تعقيدها، درجة المخاطر المرتبطة بكل مجال من مجالات النشاط، مستوى الرقابة التي تمارسها الإدارة العليا على العمليات اليومية، درجة المركزية في إدارة العمل، ومدى الاعتماد على نظم المعلومات الآلية. هذا، كما يجب أن يراعى في هذا الصدد مدى التناسب في تطبيق أو الاحتفاظ بإجراءات أو نظم الرقابة المختلفة مع المنافع المتوقعة أو المحققة -سواء المالية أو غيرها -من تطبيقها.

ويتعين تصميم أنظمة الرقابة الداخلية بحيث تقدم الضمان المناسب على تحقيق الأهداف من وضعها، إذ يجب أن توفر التأكيد اللازم على أن جميع إيرادات البنك تؤول لصالحه، وأن سائر المصروفات تتم الموافقة عليها بناء على التفويض اللازم، وأنها تصرف حسب الأصول، وأن الموجودات تتم حمايتها بصورة كافية، وأن جميع الالتزامات يتم تسجيلها، وأن جميع المتطلبات القانونية المتعلقة بالسجلات والحسابات يتم الالتزام بها، وأن جميع شروط وإجراءات التقارير اللازمة لتوفير المعلومات للإدارة تتم مراعاتها بدقة. إن مجلس إدارة البنك والإدارة العليا به مسئولون عن وضع أنظمة الرقابة الداخلية، وعن مراجعة واختبار هذه الأنظمة بشكل منتظم، للتأكد من فاعليتها واستمرارية جدواها في تحقيق أهدافها على أساس يومي. وفي كثير من البنوك تساعد أعمال التدقيق الداخلي الإدارة العليا في هذا المجال عن طريق تقديم مراجعة مستقلة لمثل تلك الأنظمة. لا يهدف هذا الدليل إلى تقديم قائمة شاملة الإجراءات الرقابة الداخلية، التي تنطبق على كافة البنوك، أو تقديم قائمة تفصيلية لبعض الإجراءات الخاصة بمجال نشاط أو آخر، التي ينبغي اتخاذها -كلما كان ذلك مناسبة -من جانب جميع البنوك، إنما تحديد المتطلبات العامة الواجب توافرها في أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة لضمان حسن سير وانتظام العمل.

ينبغي أن تقدم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك التأكيد اللازم على ما يلي:

أ- أن الأعمال يتم إنجازها بطريقة منتظمة ورشيدة، التزاما بالسياسات والحدود الموضوعة .

ب- أن إبرام العمليات يتم وفقا للصلاحيات المقررة .

ج. توافر أنظمة الإشراف والرقابة اللازمة لتمكين الإدارة من حماية موجودات البنك، والرقابة على الالتزامات المتعلقة بالأعمال، وأن هناك إجراءات للحد من مخاطر الخسائر التي قد تنجم عن مخالفات الأصول المرعية، أو التدليس أو الأخطاء، وأن الأنظمة تكفل تحديد تلك الخسائر بسهولة وفي الحال عند حدوثها.

د. أن السجلات المحاسبية للبنك وغيرها من السجلات الأخرى تقدم معلومات كاملة ودقيقة في الوقت المناسب.

ه- أن الإدارة قادرة على إدارة ومراقبة عناصر الوضع المالي (كفاية رأس المال، السيولة،الربحية، نوعية الأصول، والمخاطر المرتبطة بها)، وذلك على أساس منتظم وفي الوقت المناسب.

و. توافر الأنظمة والضوابط التي تمكن إدارة البنك من التعرف على وتقييم مخاطر الخسائر التي يواجهها البنك في مختلف مجالات نشاطه، بحيث تسمح بما يلي:

١- إدارة ومراقبة المخاطر بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب .

٢- تحديد المخصصات المناسبة للديون المتعثرة، ولأي مخاطر أخرى سواء المتعلقة ببنود الميزانية، أو بالبنود خارج الميزانية .

ز. تمكين الإدارة من إعداد جميع البيانات والتقارير المطلوبة لبنك الكويت المركزي على نحو دقيق، ووفقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، وتقديمها في الوقت المناسب.

تتمثل أهم المجالات والعناصر التي يجب أن يوليها البنك الاهتمام الكافي في مجال وضع نظام الرقابة الداخلية الفعال في الاتي:

أ- الهيكل التنظيمي

ب- الإشراف والرقابة على الأداء. ج -الفصل بين الواجبات والمسئوليات. د-التفويض والاعتماد. ه-الإنجاز والدقة. و -حماية الأصول. ز. القوى العاملة.

الهيكل التنظيمي: ينبغي على البنوك وضع وتوثيق الهيكل التنظيمي المناسب لحجم وطبيعة أنشطة البنك المختلفة، بحيث يوضح المستويات الوظيفية واللجان الإدارية المتطلبة، وعلاقتها بمجلس الإدارة، مع تحديد للصلاحيات والمسئوليات، وأسلوب التقارير عن كافة أوجه النشاط، مع وضع التوصيف المناسب للوظائف بشكل عام، مع إيلاء الوظائف الإشرافية أهمية خاصة في هذا المجال.

الإشراف والرقابة على الأداء: ينبغي على البنك وضع الإجراءات التي تكفل تقديم المعلومات الكافية والدقيقة، فيما يتعلق بأداء البنك ومركزه المالي والالتزامات التي تقع على البنك، وذلك إلى مستويات الإدارة المناسبة على أساس منتظم في الوقت المناسب.

كما يتعين وضع الإجراءات اللازمة للتأكد من الالتزام بالسياسات والحدود المقررة، بما فيها حدود الصلاحيات، فضلا عن المتطلبات القانونية والإشرافية المقررة.

الفصل بين الواجبات والمسئوليات: يمثل الفصل بين الواجبات والمسئوليات أحد أهم عناصر الرقابة الداخلية الذي يتعين تطبيقه، بالشكل الذي يمنع الموظف الواحد من تسجيل وإنجاز معاملة كاملة بمفرده. إن الفصل بين الواجبات يعمل على تخفيض مخاطر التلاعب والأخطاء، ويزيد من فاعلية عملية المراجعة والضبط.

وتتمثل الوظائف أو الأعمال التي ينبغي فصلها، بحيث يقوم بكل منها قسم أو أفراد مختلفون، فيما يلي:

أ -الموافقة على العمليات. ب. التنفيذ. ج-تسوية المدفوعات. د. التقييم. ه -تسوية المعلقات. و. حيازة الأصول. ز. القيد في السجلات.

وفي بعض المجالات (على سبيل المثال: القروض أو عمليات الخزانة)، يتعين فصل الوظائف أو الأعمال المذكورة أعلاه من الناحيتين المادية والتنظيمية، ويتعين تحديد الموظفين الذين يسمح لهم بالدخول إلى برامج الحاسب الآلي المتعلقة بالمحاسبة أو المراقبة (مثال: لا يجوز لمسئول التسويق أن يدخل الحدود المقررة للتعامل مع العملاء، أو يقوم بتسجيل صفقات). وكذلك في حالة النظم التي تعتمد على الحاسب الآلي، يتعين الفصل بين عمليات تطوير النظم والعمليات اليومية (تسجيل وإنجاز العمليات أو المدفوعات).

التفويض والاعتماد: تتطلب جميع العمليات الحصول على موافقة من قبل مسئول مناسب، وفقا لتحديد مسبق للصلاحيات والمسئوليات. ويجب أن يراعى في هذا الشأن تناسب الصلاحيات الممنوحة مع المسئوليات للمستويات الوظيفية المختلفة، أخذا في الإعتبار طبيعة وحجم ودرجة تعقيد عمليات البنك.

الإنجاز والدقة: ينبغي أن تضع البنوك الضوابط التي تضمن أن جميع المعاملات المعدة للتسجيل والإنجاز قد تمت بناء على تفويضات، وأنه يتم تسجيلها بصورة صحيحة ويجري إنجازها على نحو دقيق، يتفق والإجراءات المقررة. وتتضمن هذه الضوابط أساسا مراجعة الدقة الحسابية لمبالغ القيود مع المستندات، عمليات التقييم، تسوية المعلقات (سواء داخليا فيما بين السجلات والحسابات المختلفة، أو خارجيا مع الأطراف الأخرى)، وحسابات الضبط والرقابة وموازين المراجعة.

حماية الأصول: ينبغي أن يتوافر لدى البنك الضوابط التي تكفل منع الوصول (المباشر وغير المباشر) إلى الأصول أو المعلومات إلا للمفوضين بذلك من قبل الإدارة.

وتظهر الأهمية الخاصة لهذه الضوابط بالنسبة للأصول ذات القيمة والقابلة للحمل أو النقل، والتي يمكن استبدالها أو صرفها، وكذا الأصول التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة.

القوى العاملة: ينبغي أن يتبنى البنك السياسات والإجراءات التي تضمن تناسب قدرات العاملين مع المسئوليات التي تناط بهم، حيث يعتمد حسن سير أي نظام على كفاءة ونزاهة الذين يقومون على تشغيله. ويعتبر الاهتمام بالمؤهلات وسياسات التعيين والتدريب، فضلا عن السمات الخاصة بالعاملين، من بين الجوانب الهامة في بناء أنظمة الرقابة. وفي هذا الخصوص، يجب إيلاء العناية الكافية بمتطلبات المادة (٦٨) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته بالمرسوم الأميري رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢، في شأن أعضاء مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه.

الرقابة في ظل استخدام نظم المعلومات الآلية: تعتبر المعلومات المسجلة آليا في إطار نظم معلومات البنك من بين الموجودات القيمة، التي تحتاج إلى حمايتها ضد إمكانيات النفاذ أو الوصول بحرية إليها من قبل أشخاص غير مفوضين، بغرض الاطلاع على السجلات وإفشاء المعلومات، وذلك لتجنب مخاطر الاستخدامات غير المسئولة لهذه المعلومات. وتنطبق عناصر الرقابة الداخلية المذكورة أعلاه في هذا الجزء من الدليل على العمليات التي تسجل يدويا أو آليا على حد سواء، وإن كانت هناك ثمة مخاطر إضافية ترتبط بمحيط الأعمال التي تستخدم الأساليب الآلية، والتي سيتم التعرض لها في الفقرة التالية. إن الإدارة مسئولة عن فهم واستيعاب المدى الذي يعتمد فيه البنك على المعلومات الآلية، وذلك التحديد قيمة تلك المعلومات، وإرساء نظام الرقابة المناسب ويدرك بنك الكويت المركزي أنه يجوز تحقيق الرقابة المناسبة بالجمع بين الضوابط اليدوية والآلية وهو أمر يختلف من بنك إلى آخر، بما يعكس الحاجة إلى قيام كل بنك بالاهتمام بدراسة الضوابط المناسبة، وتكلفتها لتحقيق الهدف الرقابي بشكل فعال.

تتمثل المخاطر المرتبطة باستخدام نظم المعلومات الآلية في المؤسسات المصرفية والمالية بصفة

أساسية فيما يلي:

أ. التدليس والسرقة: يتيح الاطلاع على المعلومات والأنظمة فرصة للتلاعب بالبيانات، وتحقيق أو إخفاء خسائر مالية كبيرة، علاوة على أنه بالإمكان سرقة المعلومات، حتى بدون نقلها مادية أو إدراك سرقتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان مزايا تنافسية. ويمكن ارتكاب مثل هذه الأعمال غير المصرح بها، سواء من قبل أفراد يمتلكون أو لا يمتلكون حقوقا مشروعة للاطلاع على السجلات أو المعلومات.

ب. الأخطاء: بالرغم من أن أخطاء تحدث غالبا أثناء الإدخال اليدوي للبيانات وتطوير أو تعديل برامج الحاسب الآلي، إلا أنها يمكن أن تظهر في أي من مراحل دورة نظام المعلومات، مما يتطلب ضرورة العناية بإجراءات المراجعة والضبط.

ج. التوقف أو الفشل: إن مكونات الأنظمة الالية معرضة للتوقف أو الفشل، وبدون وضع ترتيبات كافية لمواجهة مثل هذه الطواريء، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى صعوبات تشغيلية خطيرة و/أو خسائر مالية بالغة.

د. إعطاء معلومات خاطئة: تنشأ مثل هذه المشكلات في الأنظمة التي لم يتم تصميمها على نحو سليم، أو لم يتم تطويرها بالشكل المناسب. وقد تصبح هذه المشكلات واضحة على الفور، ولكنها أيضا قد تمر دون أن يتم اكتشافها لفترة تتمكن خلالها تلك المشكلات من إتلاف المعلومات المفترض فيها الدقة والسلامة. وهذا الأمر يعتبر من بين المخاطر الهامة حيثما تكون إجراءات المراجعة والتدقيق متواضعة، بحيث يصبح اقتفاء أثر أي من العمليات أمرا صعبا.

أمن المعلومات: يتعين على إدارة البنك أن تدرك مسئولياتها في شأن تطوير الوعي الأمني، واليقظة بأهمية التدابير المتعلقة بالأمن في البنك.

وبوجه خاص، على إدارة البنك الاهتمام بما يلي:

أ- تبني سياسة الأمن المعلومات، تتضمن المعايير والإجراءات والمسئوليات لتأكيد كفاية وسلامة الترتيبات المستخدمة .

ب. التعليم والتدريب الخاص بأمن المعلومات الآلية، وذلك بما يجعل جميع العاملين ذوي العلاقةمدركين للحاجة إلى، ودورهم في، دعم أمن تلك المعلومات، وأهمية ذلك في حماية موجودات البنك.

التدقيق الداخلي: يشكل التدقيق الداخلي جزءا لا يتجزأ من أنظمة الرقابة التي تقوم إدارة البنك بإرساء قواعدها والمحافظة عليها، والذي من شأنه أن يقدم تأكيدات مستقلة حول مدى سلامة وفاعلية هذه الأنظمة. يعتبر وجود أعمال التدقيق الداخلي المستقل لدى البنوك أمرا هاما، يتعين على البنوك المحلية الالتزام به، لتوفير تقييم مستقل لكفاءة وكفاية الضوابط والأنظمة المتبعة.

ويعتمد نطاق وأهداف التدقيق الداخلي على تقدير إدارة البنك الاحتياجاتها، في ضوء حجم وهيكل البنك والمخاطر الكامنة في أعماله. وتعتمد فاعلية التدقيق الداخلي على عدة عوامل أهمها: مدى الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية، ومدى كفاية نطاق ودورية التدقيق، ومدى كفاية إجراءات التدقيق، ونظام التقارير ونوعية موظفي التدقيق.

تتمثل أهم وظائف

التدقيق الداخلي في مجال الرقابة الداخلية فيما يلي:

أ- مراجعة السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات الأخرى. ب. مراجعة مدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة.

ب- مراجعة مدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة. الاختبار التفصيلي للعمليات والأرصدة، لضمان تحقق الأهداف الخاصة بالرقابة.

ت- تعليمات للبنوك بشأن نظم الرقابة الداخلية

ث- دليل الإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك المحلية، وتقارير مراقبي الحسابات المتعلقة بتقديم تلك الأنظمة

الفصل الثالث: بنك الكويت المركزي: لمحة تاريخية عنه، احصائيات عن نشاطه وتنظيمه

تأسس بنك الكويت المركزي بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٦٨، ليحل بذلك محل مجلس النقد الكويتي الذي تأسس بموجب المرسوم الأميري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠. وقد اقتصر دور مجلس النقد الكويتي في حينه على إصدار العملات الوطنية النقدية الورقية والمعدنية. وقد جاء إنشاء بنك الكويت المركزي تلبية لضرورة مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية في إطار الدور الذي تقوم به البنوك المركزية في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية وتنظيم ومراقبة أعمال الجهاز المصرفي، لاسيما في ضوء تزايد أهمية دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

وقد باشر بنك الكويت المركزي مهامه في الأول من إبريل ١٩٦٩ سعياً لتحقيق أغراضه الرئيسية التي نصت عليها المادة ١٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ التي تشمل:

١- ممارسة امتياز إصدار العملة الوطنية لحساب الدولة.

٢- العمل على تأمين ثبات النقد الكويتي، وعلى حرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى.

٣- العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي.

٤- مراقبة الجهاز المصرفي في دولة الكويت.

٥- القيام بوظيفة بنك للحكومة.

٦- تقديم المشورة المالية للحكومة.

وبلغ رأسمال بنك الكويت المركزي خمسة ملايين دينار كويتي مسددة بالكامل من قبل الحكومة. ويجيز القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته زيادة رأسمال البنك بالسحب من الاحتياطي العام للبنك بموجب مرسوم أميري. ويتولى إدارة بنك الكويت المركزي مجلس إدارة مؤلف من محافظ بنك الكويت المركزي - رئيساً، ونائب محافظ بنك الكويت المركزي، اللذين يتم تعيين كل منهما بمرسوم لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد. كما يضم مجلس إدارة البنك ممثلاً عن وزارة المالية، وممثلاً عن وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين، يتم تعيينهم بمرسوم لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والمالية والمصرفية. تشتمل المهام والأنشطة الأساسية بالرقابة من أجل تحقيق الأهداف المذكورة على ما يلي:

- تجهيز تعليمات مناسبة صادرة عن بنك الكويت المركزي لجميع الوحدات الخاضعة لرقابته.

- دراسة وتحليل الطلبات الخاصة بالوحدات الجديدة في النظام المصرفي والمالي وإعداد التوصيات في هذا الخصوص.

- وضع المقترحات والتوصيات المناسبة من أجل تذليل كافة الصعوبات التي تسببها مشاكل الدمج والتي تواجه الوحدات الخاضعة لرقابة البنك المركزي ومتابعة تنفيذ ذلك.

- محاولة تطوير وتنظيم كلاً من النظام المصرفي والمالي، وخلق التعاون والانسجام بينهما في محاولة لتمكين دورهما في الاقتصاد الوطني، وتوجيه الموارد نحو الاستخدام المناسب.

- تحليل البيانات والمعلومات الواردة إلى بنك الكويت المركزي من الجهاز المصرفي والمالي، وتقديم التوصيات والاقتراحات اللازمة بشأن الرقابة على هذه المؤسسات.

- دراسة الخدمات المصرفية والمنتجات التي يقدمها الجهاز المصرفي والمالي لجمهور المتعاملين معه والمقابل الذي تتقاضاه مقابل هذه الخدمات، ووضع المقترحات والتوصيات المناسبة التي يتطلبها تطوير مثل تلك الخدمات.

- القيام بالتفتيش الدوري والمفاجئ على جميع الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي [بنوك، شركات الاستثمار (فيما يخص نشاط التمويل)، وشركات التمويل، وشركات الصرافة] للتأكد من سلامة المراكز المالية لهذه المؤسسات وتقرير مدى التزامها بالتعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي، وتحديد مدى التزامهم بقانون بنك الكويت المركزي والتعليمات الصادرة عنه وجميع القوانين والتعليمات ذات العلاقة، وكذلك التعليمات والقرارات الصادرة من بنك الكويت المركزي والمرتبطة بتنظيم العمل المصرفي والمالي والرقابي.

- متابعة الأنشطة المرتبطة بالسوق المصرفي والمالي، ودراسة مدى إمكانية تطور مثل هذا السوق وذلك بالتعاون مع الإدارات الأخرى ذات العلاقة ببنك الكويت المركزي، ووضع المقترحات والتوصيات المناسبة والتي تعتبر ضرورية لدمج المؤسسات المصرفية والمالية.

- متابعة تطور أسعار الفائدة في السوق المحلي والأسواق الأجنبية بهدف تقرير مدى تأثير ذلك على السياسة النقدية والائتمانية، ودراسة تأثير مثل تلك التطورات على التدفقات النقدية وتقديم التوصيات والمقترحات والتي تعتبر ضرورية في هذا الجانب بالتعاون مع الإدارات الأخرى ذات العلاقة ببنك الكويت المركزي.

- إعداد النماذج والكشوف الخاصة بالبيانات الدورية ووضع التعاريف والمذكرات التفسيرية الخاصة بهذه البيانات ومساعدة المؤسسات المالية على التطبيق الأمثل لهذه المذكرات والقرارات.

- مساعدة الوحدات الخاضعة للرقابة في تطبيق التعليمات الخاصة بالبنك المركزي والمرتبطة بالقانون والقرارات والتعريفات والملاحظات التفسيرية للنماذج الصادرة من بنك الكويت المركزي والمرتبطة بتنظيم العمل الرقابي المصرفي والمالي.

- تتبع دراسة التطورات الخاصة بأنظمة الرقابة المصرفية على المستوى العالمي بهدف تطوير أنظمة الرقابة المعمول بها لتتماشى مع المستجدات العالمية في هذا الخصوص.

- تطوير الوسائل والسياسات الرقابية حتى تتواكب مع المعايير الدولية.

- تأسيس نظام مركزية المخاطر.

يوفر لهم البنك العديد من أنواع القروض قروض/عمليات تمويل استهلاكية: يبلغ القرض/ التمويل الاستهلاكي الممنوح للعميل الواحد ٢٥ ضعف صافي الراتب الشهري للعميل وبحد أقصى ٢٥ ألف دينار كويتي، ولا تتجاوز مدته خمس سنوات.

قروض/عمليات تمويل إسكانية: يبلغ القرض/ التمويل الإسكاني الممنوح للعميل الواحد بحد أقصى ٧٠،٠٠٠ د.ك، ولا تتجاوز مدته خمس عشرة سنة.

بالإضافة إلى إصدار بطاقات الائتمان: هي كل البطاقات الائتمانية والبطاقات المدينة بما فيها بطاقات السحب الآلي والبطاقات مسبقة الدفع، وهي:

البطاقات المدينة (Debit Cards): -بطاقات القيد المباشر على حساب العميل، وتكون حدودها عادة الرصيد المتوفر في حساب العميل، وترتبط بحسابه لدى البنك المعني.
البطاقات مسبقة الدفع (Pre-Paid): -بطاقات قيد مباشر على المبالغ المحولة للبطاقة من مصدر تحويل

-

يخص العميل.

البطاقات الائتمانية: -بطاقات تمنح العميل حد ائتمان يمكنه الخصم منه، وتنقسم إلى النوعين التاليين:

بطاقات الائتمان (Credit Cards): بطاقات تمنح تقسيطاً بالدفع (أي يترتب على استخدامها وجود مديونية على العميل يتم تقسيطها).

بطاقات الخصم على الحساب (Charge Cards): بطاقات ترتب مديونية مؤقتة يتم سدادها في تاريخ الاستحقاق بالكامل على ألا يتجاوز الائتمان فترة شهر.

المطلب الاول: بعض الاحصاءات / نشاطات البنك الكويتي المركزي:

تشير البينات المتاحة الى ارتفاع اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نهاية السنة المالية ١٨-٢٠١٩ ليصل الى نحو ٦٧٤٣١،٤ مليون دينار كويتي مقابل نحو ٦٣٨٧٦،٠ مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية ١٧-٢٠١٨ ، بما يمثل ارتفاعا بنحو ٣٥٥٥،٤ مليونا وبنسبة ٥،٦% . وجاء ذاك الارتفاع في اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على جانبي الموجودات والمطلوبات نورد أبرزها فيما يلي:

أ- على جانب الموجودات:

زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ١٨٨٦،٤ مليون دينار وبنسبة٠. ٥ %، ليصل في نهاية السنة المالية ١٨- ٢٠١٩ إلى نحو ٣٩٢٥٢،١ مليون دينار، مقابل نحو ٣٧٣٦٥،٧ مليونا في نهاية السنة المالية السابقة١٧- ٢٠١٨ . كما موضح في الجدول رقم ١ وقد جاءت تلك الزيادة نتيجة لارتفاع أرصدة الجزء التقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بنحو ١٨٦١،٨ مليون دينار كويتي وبنسبة ٥،٢ % لتصل إلى نحو ٣٧٤٢٠،٨ مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية ١٨- ٢٠١٩ مقابل نحو ٣٥٥٥٩،١ مليونا في نهاية السنة المالية السابقة من جهة، والارتفاع في أرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٢٤،٦ مليون دينار كويتي وبنسبة ١،٤% لتصل إلى نحو ١٨٣١،٣ مليون دينار، مقابل نحو ١٨٠٦،٦ ملايين في نهاية السنة المالية السابقة.

ارتفاع رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي بنحو ٩٨٢،٩ مليون دينار كويتي وبنسبة ١٨،٥% ليصل الى نحو ٦٢٩٠،١ مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية ١٨-٢٠١٩ مقابل نحو ٥٣٠٧،١ مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة.

وياتي ذلك الارتفاع كمحصلة للارتفاع في ارصدة كل من الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي والتورق المقابل بنحو ٤٥٦،٠ وبنسبة ٣٦،٥% (من نحو ١٢٤٩،٦مليونا الى نحو ١٧٠٥،٦)،

ودائع لاجل والتورق المقابل بنحو ٥٤٥،٢ مليون دينار كويتي وبنسبة ٧٦،٨% (من نحو ٧١٠،٠ملايين الى نحو ١٢٥٥،٢مليونا) من جهة. والانخفاض في مقتنيات البنوك المحلية في سندات البنك المركزي والتورق المقابل بنحو ٦٦,٥ مليون دينار كويتي وبنسبة ٢،٢%(من نحو ٣٠٣٧،٢مليونا الى ٢٩٧٠،٧) من جهة اخرى.

الجدول رقم (١) رصيد المطالب على القطاع الخاص (٢٠١٦-٢٠١٩)

السنة	١٦- ٢٠١٧	١٧- ٢٠١٨	١٨- ٢٠١٩	المتغيرات %	
	٣٦٧١٨،٦	٣٧٣٦٥،٧	٣٩٢٥٢،١	٢٠١٧-٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠١٩
				١،٨	٥،٠

المصدر: البنك الكويتي المركزي

ب- المطلوبات:

ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم لدى البنوك المحلية بنحو ١٧٨٧،٨ مليون دينار كويتي وبنسبة ٥،١%، لتصل في نهاية السنة المالية ١٨-٢٠١٩ إلى نحو٣٧١٤٤،٠ مليون دينار كويتي، مقابل نحو ٣٥٣٥٦،١ مليونا في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة النمو أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو ١٦٢٠،١ مليون دينار كويتي وبنسبة ٤٩% في نهاية السنة المالية ١٧-٢٠١٨، تصل إلى نحو ٣٤٣٨٧،٣ مليون دينار كويتي، مقابل نحو ٣٢٧٦٧،١ مليونا في نهاية السنة المالية السابقة. ومو أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية بنحو ١٦٧،٧مليون دينار وبنسبة ٦،٥ %، لتصل إلى نحو ٢٧٥٦،٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية ١٨-٢٠١٩، مقابل تحو ٢٥٨٩،٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

- تراجعت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو ٧٨٥،٤ مليون دينار كويتي وبنسبة ١١،٥%، لتصل في نهاية السنة المالية ١٨-٢٠١٩ إلى نحو ٦٠٢٥،٧مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٦٨١١،١ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة ١٧-٢٠١٨

- ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو ٦٢٧،٩مليون دينار وبنسبة ٧،٣ %، ليصل في نهاية السنة المالية ١٨-٢٠١٩.إلى نحو ٩٢١٢،٤ مليون دينار كويتي،

مقابل نحو ٨٥٨٤،٥ مليونا في نهاية السنة المالية السابقة ١٧-٢٠١٨. ومن جانب آخر، بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية ١٨-٢٠١٩ نحو ١٧٠٥٦،٣ مليون دينار كويتي، مقابل نحو١٦٦٤٥،٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة ١٧-٢٠١٨ ، أي بارتفاع قيمته ٤١١،٣مليونا ونسبته ٢،٥%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نحو ٢٥،٣% في نهاية السنة المالية ١٨- ٢٠١٩ مقابل ٢٦،١ % في نهاية السنة المالية السابقة ١٧-٢٠١٨.

الجدول رقم (٢) رصيد الودائع القطاع الخاص للسنوات (٢٠١٦-٢٠١٩)

السنة	١٦- ٢٠١٧	١٧- ٢٠١٨	١٨- ٢٠١٩	المتغيرات %	
	٣٥٠٥٨،٢	٣٥٣٧١،٢	٣٧١٤٤،٠	٢٠١٧-٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠١٩
				٠،٩	٥،١

المصدر: البنك الكويتي المركزي

المطلب الثاني: هيكل التنظيمي – البنك الكويتي المركزي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى الهيكل التنظيمي للبنك لمعرفة كل مديرياته، وبصفة خاصة تلك التي لها دور في نظام الرقابة الداخلية للبنك

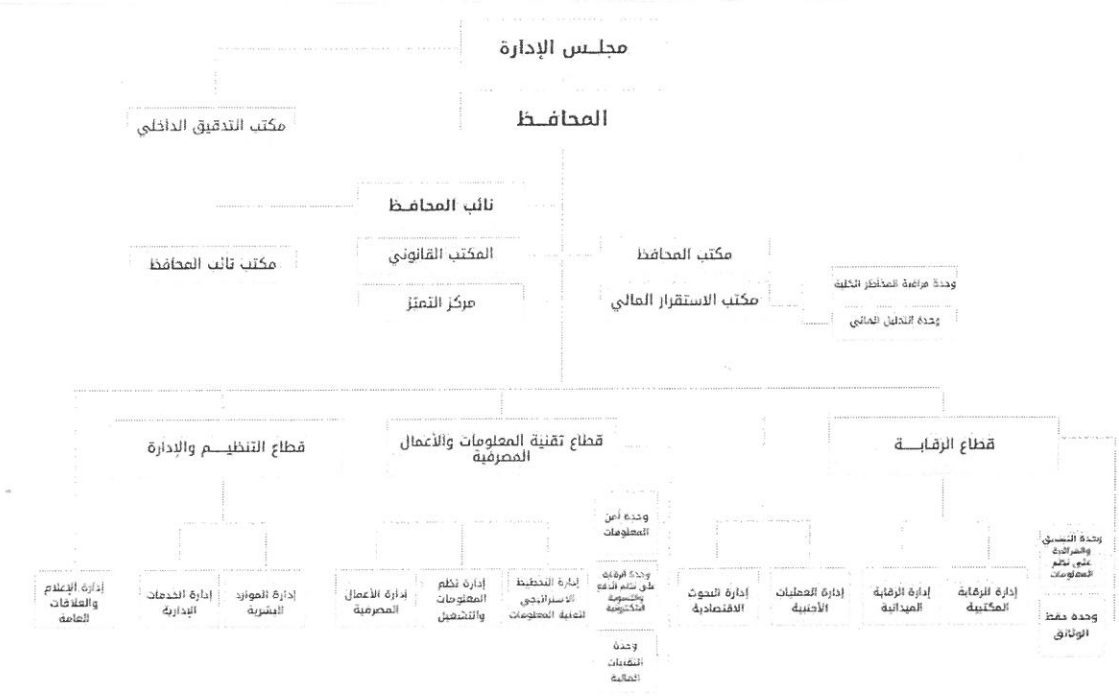

الشكل (١) الهيكل التنظيمي البنك الكويتي المركزي

المصدر: البنك الكويتي المركزي

يعد الهيكل التنظيمي عنصرًا هاما من مكونات نظام الرقابة الداخلية للبنك، فهو يعكس مستويات السلطة الموجودة فيه وكيفية تقسيم المسؤوليات والأعمال والتفويضات، لهذا يتطلب دراسة دقيقة لتوضيح كيفية سير الوظائف الموجودة في البنك.

من خلال الهيكل التنظيمي للبنك يتبين لنا ويمكن ايجازها على النحو الاتي:

١- المحافظ: يتولى مكتب المحافظ مسؤولية تسهيل وترتيب الإتصالات الخاصة بالمحافظ من داخل وخارج البنك، وكذلك التنسيق مع إدارات ومكاتب البنك والجهات الخارجية بشأن ما يطلب قيام مكتب المحافظ بإجرائه من أعمال.

٢- نائب المحافظ: الإشراف على كافة شئون مكتب نائب المحافظ ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تنبثق عن الاجتماعات التي يعقدها السيد نائب المحافظ ومتابعة تنظيم البيانات والمعلومات وضمان المحافظه على سريتها.

٣- المكتب القانوني: متابعة تطبيق أحكام البنك المركزي والتأكد من أن أعمال البنك تتم وفقاً للقانون، تقديم المشورة في كافة الأعمال القانونية لإدارات البنك المختلفة والجهات الخارجية ذات الصلة بشأن تطبيق أحكام قانون البنك المركزي والأنظمة واللوائح المعمول بها.

اختصاصات المكتب القانوني

متابعة تطبيق أحكام قانون البنك المركزي، وجميع اللوائح والنظم التي يصدرها البنك المركزي، والتوصية بإجراء التعديلات التي يكشف التطبيق عن الحاجة اليها.

إعداد مشروعات اللوائح والقرارات التي تصدر عن مجلس ادارة البنك المركزي او المحافظ او نائب المحافظ. إعداد العقود والاتفاقيات التي يبرمها البنك المركزي مع الغير.

الرد على الاسئلة والاستفسارات التي ترد الى المكتب من ادارات البنك المركزي، أو ترد الى البنك المركزي من جهات خارجية، بشأن تطبيق أحكام قانون البنك المركزي واللوائح والأنظمة والقرارات المعمول بها في البنك، والرد على الاسئلة والاستفسارات الخاصة بالتشريعات المعمول بها في الدولة والتي تكون ذات علاقة بموضوعات معروضة على البنك المركزي.

يقوم بإجراء التحقيقات في المخالفات الإدارية التي تقع من بعض الموظفين، والتي تحال إلى المكتب القانوني لإجراء التحقيق في شأنها.

إعداد بيانات بالقواعد والإجراءات القانونية الخاصة بالعمليات المصرفية التي يجريها البنك المركزي مع الغير مثل صرف الشيكات وفتح الاعتمادات المستندية، والتأكد من ان أعمال البنك المركزي عموماً تتم وفقا لأحكام القانون.

إعداد دراسات عما يصدر في الدولة من تشريعات ذات صلة بأعمال البنك المركزي او بأعمال البنوك وشركات المال والاستثمار.

إعداد الكتب القانونية التي يوجهها البنك المركزي الى البنوك او الجهات الخارجية، ومباشرة القضايا التي ترفع من البنك المركزي وعليه

٤- مكتب التدقيق الداخلي: يتبع مكتب التدقيق الداخلي مباشرة لمجلس إدارة بنك الكويت المركزي، بهدف ممارسة صلاحياته واختصاصاته ومسئولياته باستقلالية دون الخضوع لسلطة أي إدارة في البنك المركزي، وعليه فإن مكتب التدقيق الداخلي يرفع تقاريره وتوصياته عن نتائج أعماله إلى مجلس الإدارة مباشرة.

أغراض وصلاحيات واختصاصات مكتب التدقيق الداخلي

حماية كافة موجودات البنك والحرص على تطبيق الإجراءات التي تكفل زيادة الكفاءة والإنتاجية والتأكد من صحة جميع المطلوبات ومراعاة مبدأ الاقتصاد في الأساليب المتبعة في العمليات والتنظيم.

دراسة أنظمة الرقابة الداخلية لعمليات البنك والتأكد من سلامة تطبيقها ورفع التقارير بشأن ما قد يوجد من ثغرات مشفوعة بالتوصيات اللازمة لتقويمها واقتراح أية تعديلات أو إضافات جديدة إليها.

التأكد من كفاية وحسن سير ترتيبات الرقابة والأمن.

العمل مع الإدارات الأخرى لتحديد العمليات التي تحتاج إلى تدقيق قبل تمريرها أو بعد تنفيذها وكذلك تحديد العمليات التي تحتاج إلى تدقيق كلي وتلك التي يمكن أن تدقق على أساس نظام العينات.

الإشراف بالتعاون مع مسئولين المختصين على تطبيق العمليات الجديدة التي من شأنها التأثير على إجراءات الرقابة والتدقيق.

التأكد من تسجيل جميع الأصول والعمليات في الدفاتر والسجلات وفقاً للتعليمات واللوائح الصادرة في البنك والنظم المحاسبية المتعارف عليها.

التحقق من صحة وسلامة إعداد البيانات المالية للبنك والتأكد من أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تعبر تعبيراً عن المركز المالي للبنك.

مراقبة الصرف من بنود الميزانية.

التعاون مع الإدارات الأخرى لحل المشاكل المالية والمحاسبية التي تظهر أثناء العمل.

التعاون مع مدققي البنك الخارجيين.

تطوير نظم وبرامج التدقيق في البنك ومتابعة التطورات العالمية في مجال التدقيق الداخلي للاستفادة منها.

رفع تقارير إلى المحافظ عن الملاحظات والنتائج الهامة التي يسفر عنها التدقيق وإحالة المسائل التي يكتنفها الخلاف أيضاً إلى المحافظ، كل ذلك مشفوعة بالتوصيات المناسبة.

مراقبة الأنظمة الآلية المختلفة ومتابعة التعديلات عليها إضافة الى مراقبة نظم الحماية الخاصة بالحساب الآلي الرئيسي وشبكات البنك.

٥- مكتب الاستقرار المالي: تتمثل المهام والمسؤوليات الأساسية لمكتب الاستقرار المالي في ضمان وجود نظام مالي قوي وقادر على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية، وبما يُعزز الاستقرار المالي ويُخفف من حدة أي أزمات مالية في إطار تطبيق نظام للإنذار المبكر، وذلك استنادًا لتقييم موضوعي للمخاطر التي يتعرض لها النظام المالي، وباستخدام اختبارات الضغط المالي ونماذج أداء الاقتصاد الكلي. ويشمل ذلك التأكد من متانة مؤشرات السلامة المالية لوحدات القطاع المصرفي والمالي بشكل فردي، وفي إطار رقابة جزئية حصيفة تأخذ بالإعتبار أهم تلك المؤشرات، وذلك في إطار رقابة كلية حصيفة، بالإضافة إلى التحقق من تطبيق نظم رقابة داخلية فعّالة، ونظم قوية لإدارة المخاطر ومعايير حوكمة سليمة من قبل مؤسسات القطاع المالي.

٦- وحدة المخاطر الكلية: تتمثل مهام وحدة مراقبة المخاطر الكلية أساساً في صياغة السياسة الاحترازية وتضمينها الأدوات اللازمة للحد من المخاطر النظامية والمحافظة على الاستقرار المالي. وتتبع الوحدة نهج للكشف المبكر عن نقاط الضعف الكامنة في النظام المالي، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بأداء سوق المال والاقتصاد ومؤشرات السلامة المالية. بالإضافة إلى القيام بشكل دوري بإجراء اختبارات الضغط للمؤسسات المالية للتأكد من متانة النظام المالي وقدرته على مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية.

٧- وحدة التحليل المالي: تعنى وحدة التحليل المالي بإعداد التقارير الدورية والتوصيات المتعلقة بتعزيز سلامة واستقرار النظام المالي من خلال تحليل البيانات والإحصاءات المالية لوحدات القطاع، بالإضافة إلى تطوير مراجعة مؤشرات السلامة المالية ومتابعة التطورات في الأسواق النقدية والمالية المحلية والعالمية، وتقييم آثارها على فعالية ومتانة القطاع المصرفي بشكل خاص والمالي بشكل عام.

٨- مركز التميز: أنشئ مركز التميّز في بنك الكويت المركزي لبناء ثقافة الابتكار والإبداع لدعم التميّز وتطوير الأداء.

٩- قطاع الرقابة: يتولى قطاع الرقابة مسئولية متابعة تنفيذ أحكام الباب الثالث من قانون بنك الكويت المركزي رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، والضوابط والتعليمات الصادرة بناءً عليه، وذلك لضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي بما يكفل حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف السياسات النقدية والائتمانية، والإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي

١٠- وحدة التنسيق والمراقبة على نظم المعلومات: تتولى وحدة التنسيق والمراقبة على نظم المعلومات عملية التأكد من التزام المؤسسات المالية والمصرفية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بالقرارات المتعلقة بأنظمة تقنية المعلومات (فيما عدا نظم المدفوعات والتسوية الإلكترونية) وتطوير أنظمة المعلومات في قطاع الرقابة. علاوة على هذا، تقوم الوحدة باستعراض طلبات المؤسسات المالية الخاضعة لبنك الكويت المركزي فيما يخص طرق استخدام نظم المعلومات والتكنولوجيا وتقديم توصيات فنية للإدارة العليا في البنك المركزي.

١١- وحدة حفظ الوثائق: تتولى وحدة حفظ الوثائق إدارة النظام الالي لحفظ وتخزين المستندات والوثائق الخاصة بقطاع الرقابة بصورة تضمن متابعتها أو الرقابة عليها، بالإضافة لتقديم المقترحات التي تكفل المحافظة على سرية وامن النظام. كما تقوم الوحدة بالمحافظة على سلامة كافة الوثائق والمستندات والتأكد من انتظام حفظها في الملفات المخصصة لكل منها يدويا وآليا بما يكفل سهولة وسرعة استرجاعها في الوقت المناسب.

١٢-ادارة الرقابة الميدانية: تتولى إدارة الرقابة الميدانية متابعة أعمال الرقابة الميدانية على أنشطة المؤسسات المصرفية والمالية [البنوك، شركات الإستثمار (فيما يخص نشاط التمويل)، وشركات التمويل، وشركات الصرافة]، بهدف التحقق من التزامها بأحكام القوانين ذات العلاقة والسياسات والضوابط الرقابية، بالإضافة إلى اختصاص الإدارة بمتابعة مكافحة عمليات غسيل الأموال والعمليات المشبوهة، واقتراح السياسات والضوابط والتعليمات اللازمة في هذا المجال.

١٣- ادارة الرقابة المكتبية : تتولى إدارة الرقابة المكتبية متابعة تنفيذ أعمال الرقابة المكتبية على أنشطة المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بهدف التحقق من سلامة واستقرار أوضاع وحدات النظام المصرفي والمالي وكل من الوحدات المصرفية والمالية، وتتلقى الإدارة البيانات المالية والإحصائية للوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، ومتابعة تنفيذ الأعمال اللازمة لإصدار الأنظمة والتعليمات والضوابط الرقابية لتلك الوحدات المصرفية والمالية، ودراسة الظواهر المصرفية والمالية التي تتكشف ورصد انعكاساتها على مدى سلامة ومتانة وحدات الجهاز المصرفي والمالي، ومتابعة تنفيذ نظام الأخطار المصرفية والقواعد الخاصة بتطبيقه، فضلاً عن قيامها بمتابعة الأمور المتعلقة بأي قوانين أو نظم أو قرارات ذات صلة بمهام هذه الإدارة، بالإضافة إلى أنها الإدارة المعنية بالاتصال مع مراقبي الحسابات الخارجيين للوحدات الخاضعة في حال استدعى الأمر ذلك.

١٤-قطاع التنظيم والادارة: تتمثل المهام الرئيسية للمدير التنفيذي لقطاع التنظيم والإدارة في الإشراف على مهام إدارة الموارد البشرية مثل توفير خدمات مميزة في مجال الشؤون الوظيفية ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى الارتقاء بطرق وأساليب العمل ومستوى أداء العاملين وتطوير وتحديث المسارات الوظيفية لمختلف وظائف البنك.بالإضافة إلى الإشراف على مهام إدارة الخدمات الإدارية المتمثلة في أعمال قسم الأمن والسلامة وقسم الصيانة، كما يقوم بمتابعة إجراءات قسم الخدمات والمطبعة.

١٥- ادارة الموارد البشرية : تتمثل المهام الرئيسية للإدارة بالتخطيط والمتابعة للموارد البشرية في بنك الكويت المركزي ووضع الخطط المستقبلية لها، بالإضافة إلى وضع خطط التأهيل الوظيفي وتحديد الإحتياجات التدريبية، كما تقوم الإدارة بتخطيط وتنسيق ومتابعة برامج التدريب، وتطوير الهياكل التنظيمية والوظيفية ونظم إجراءات العمل في البنك، ووصف وتقييم وترتيب كافة وظائف البنك، وتطوير نظم الرواتب والمزايا.هذا، فضلاً عن إنهاء إجراءات تعيين الكفاءات المناسبة، وإنجاز كافة المعاملات والإجراءات المتعلقة بالمسار الوظيفي لهذه الكفاءات وتنفيذ ومتابعة الأمور المتعلقة بحسابات الرواتب والخدمات الوظيفية، وحفظ وتوثيق المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية، وإستخراج المعلومات الإحصائية اللازمة.

١٦- ادارة الخدمات الادارية: تتمثل المهام الرئيسية لإدارة الخدمات الإدارية في توفير الخدمات الأمنية المتكاملة لأجهزة ومرافق البنك المركزي، بالإضافة إلى تلبية احتياجات البنك من المطبوعات المختلفة، وإنجاز ومتابعة معاملات البنك الرسمية لدى الجهات الخارجية بالسرعة الممكنة. كما تقوم الإدارة بمتابعة وتطوير نظام المتابعة الدورية لعمليات الصيانة لأجهزة ومعدات البنك المركزي، والعمل على تأمين احتياجات البنك من المواد والتجهيزات المختلفة في الوقت والكمية والنوع والسعر المناسب، وحفظ مواد المخزون. ومن مهام الإدارة أيضاً متابعة تنفيذ العقود التي يبرمها البنك، وذلك بالتنسيق مع الجهات ومراكز العمل المختلفة بالبنك، والعمل على توثيق علاقة البنك المركزي بالجهات الحكومية وغير الحكومية.

١٧- قطاع تقنية المعلومات والاعمال المصرفية: يعتبر قطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية المسؤول عن البنية التحتية والبيئة العامة لتقنية المعلومات في بنك الكويت المركزي وعن خدمات العمليات المصرفية التي يقدمها البنك. حيث يشمل هذا القطاع أنشطة كلاً من إدارة الأعمال المصرفية، إدارة نظم المعلومات والتشغيل، إدارة التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات، وحدة أمن المعلومات، وحدة الرقابة على نظم الدفع والتسوية الإلكترونية ووحدة التقنيات المالية.

١٨- وحدة امن المعلومات: تعنى وحدة أمن المعلومات بحماية سرية وسلامة وتوفر المعلومات عن طريق التأكد من تطبيق الضوابط والمقاييس الأمنية اللازمة، والتأكد من التزام موظفي البنك بالقوانين والسياسات والإجراءات والمقاييس الخاصة بأمن المعلومات وذلك لضمان بيئة عمل آمنة. كما تعنى الوحدة برفع مستوى الوعي عند الموظفين في مجال أمن المعلومات وذلك للحد من المخاطر الأمنية.

١٩- وحدة الرقابة على نظم الدفع والتسوية الالكترونية : تعنى وحدة الرقابة على نظم الدفع والتسوية الإلكترونية بالرقابة والتفتيش على كافة مزاولي نشاط أعمال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية ووكلائهم، بالإضافة إلى إعداد الدراسات وتحليل البيانات المستخلصة من نظم الدفع والتسوية الإلكترونية و البيانات الواردة من مزاولي النشاط ووكلائهم باستخدام أحدث الأدوات والأساليب الرقابية، علاوة على المتابعة والمراقبة المستمرة لمؤشرات المخاطر الأساسية ذات العلاقة بنظم الدفع والتسوية الإلكترونية، وذلك لتحقيق الدقة في التنبؤ وبالتالي توفير قدرة أفضل على رصد المخاطر وإدارتها للتنبيه لأي متغيرات جوهرية بشكل مبكر وبما يتيح لبنك الكويت المركزي التدخل واحتواء تلك المتغيرات بالسرعة والفعالية اللازمة بما يكفل المتانة والمرونة وتوفير الحصانة اللازمة لضمان جودة نظم الدفع والتسوية الإلكترونية وتحقيق القدر المناسب من الحماية والأمان للمتعاملين بتلك الأنظمة، بهدف تعزيز سلامة واستقرار النظام المالي في دولة الكويت.

٢٠- وحدة التقنيات المالية: تلقي طلبات القيد بسجل مزاولي أعمال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية ووكلائهم،

وكذلك الطلبات الخاصة بالمنتجات/الخدمات ذات التقنية المالية التي يقدمها كل من مزاولي أعمال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية ووكلائهم ودراستها ورفع التوصيات بشأنها، بالإضافة إلى الطلبات الخاصة بالمنتجات/الخدمات ذات التقنيات المالية المبتكرة المقدمة في إطار البيئة الرقابية التجريبية (Sandbox)، حيث يتم دراستها واختبارها ضمن إطار البيئة الرقابية التجريبية وتقديم التوصيات بشأنها وقيدها في السجل. والمشاركة في إصدار التعليمات المرتبطة بالتقنيات المالية وتنظيم أعمال الدفع الالكتروني وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية، هذا إلى جانب تلقي التقارير الدورية والبيانات والمعلومات المقدمة من مزاولي النشاط.

٢١- ادارة التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات: تُعنى الإدارة بوضع وتطوير الخطط الإستراتيجية لاستخدام تقنية المعلومات من قبل جميع إدارات ومكاتب بنك الكويت المركزي، ووضع السياسات والأسس والإجراءات التقنية من خلال البحوث والدراسات الداخلية، على أن تتماشى مع أفضل المعايير الدولية وضمان التقيد بها من خلال معايير الجودة الملائمة. كذلك القيام بإدارة المشاريع التقنية وتنفيذها بصورة فعالة على مستوى البنك. ومن مهام الإدارة أيضاً مراجعة وإعادة النظر في الإجراءات المتبعة في شتى أعمال البنك بهدف جعلها أكثر فعالية وكفاءة. كما تُعنى بصورة مستمرة بزيادة الوعي الفني وتوفير التعليم التقني المناسب.

٢٢- ادارة نظم المعلومات والتشغيل: تعنى إدارة نظم المعلومات والتشغيل بتوفير خدمات تقنية المعلومات لجميع قطاعات وإدارات ومكاتب البنك المركزي، حيث تقوم الإدارة بتوفير البنية التحتية اللازمة لشبكة وأنظمة البنك باستخدام أحدث أساليب التكنولوجيا في هذا المجال.

٢٣-كما تقوم الإدارة بتطوير الأنظمة والتطبيقات وتقديم الحلول التقنية بما يدعم الخطط الاستراتيجية لبنك الكويت المركزي. علاوة على ذلك، تختص الإدارة بوضع الخطط لضمان إستمرارية ومرونة البنية التحتية لتقنية المعلومات، بالإضافة إلى تقديم خدمات الدعم الفني لجميع المستفيدين من خدمات وأنظمة البنك.

٢٤- ادارة الاعمال المصرفية: تتبع ادارة الأعمال المصرفية قطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية في بنك الكويت المركزي، وتتكون من أربعة أقسام: قسم الحسابات الجارية، قسم الميزانية، قسم النقد، قسم التطوير وأمن الاصدار. حيث تضطلع الإدارة بالمسئوليات والواجبات التالية:

دارة حسابات الحكومة تحقيقاً لوظيفة بنك الحكومة (بنك الدولة).

إدارة حسابات البنوك من خلال نظام كاسب، وهو نظام للمقاصة وتسوية المدفوعات المباشرة بين المشاركين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أعمال أو جهات مؤسسية، أو أن تتم بالأصالة عن البنك المشارك ذاته لتسوية ما يخصه من إلتزامات مالية.

تقديم التسهيلات الائتمانية للبنوك المحلية عن طريق خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية، أو الإقراض وفقاً للوائح والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية الأخرى، وذلك تحقيقاً لوظيفة البنك المركزي كبنك البنوك.

صرف الشيكات المسحوبة على حسابات العملاء المفتوحة لدي البنك المركزي، وإستلام الإيداعات النقدية الواردة لهذه الحسابات، بموجب قسائم الإيداع الخاصة بها، من خلال القاعة المصرفية.

إدارة الحسابات الداخلية للبنك، ومراقبة عمليات الصرف من بنود الميزانية المختلفة.

إعداد الموازنة التقديرية والحساب الختامي بالإضافة إلى إعداد الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر. إعداد الكشوف والبيانات الدورية التي تبين المركز المالي للبنك.

حفظ موجودات البنك الثمينة كالذهب، وأوراق النقد، والمسكوكات والسبائك الذهبية على النحو الذي يكفل أقصى درجات الأمان.

مراقبة المخزون من الأوراق والمسكوكات النقدية ومدى كفايتها لمقابلة متطلبات السحب، وتقدير الكميات التعزيزية.

التفتيش على البنوك المحلية للتحقق من إلتزامها بالتعليمات والتعاميم الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن فرز وفحص أوراق النقد الكويتي.

متابعة تنفيذ العديد من الأمور المتعلقة (إصدار– طرح- إستبدال– سحب - إستلام - تخزين) الأوراق والمسكوكات النقدية وإتلاف غير الصالح منها.

متابعة تنفيذ إجراءات سك المسكوكات المعدنية والأوراق التذكارية.

إتخاذ الإجراءات اللازمة عند إكتشاف أوراق أو مسكوكات نقدية مشكوك فيها.

٢٥- ادارة العمليات الاجنبية: تقوم إدارة العمليات الاجنبية بتقديم التوصيات واقتراح التدابير من أجل ثبات النقد الكويتي، وتنفيذ السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي عن طريق متابعة وتحليل أسعار الفائدة وأثرها على مستويات السيولة المحلية وذلك بسحب الفائض وتوفير النقص وفقاً لظروف السوق ومراعاة لمبدأ عمل البنوك المركزية كملاذ أخير. كذلك تقوم الادارة باستثمار موجودات بنك الكويت المركزي من العملات الاجنبية والذهب في الأسواق العالمية وذلك وفق سياسة معتمدة لإدارة احتياطيات البنك المركزي آخذةً بالاعتبار الأوضاع المالية للبنوك التي يتم الاستثمار معها بحيث تكون مصنفة على درجة عالية من الملاءة من قبل هيئات التصنيف العالمية. وتقوم إدارة العمليات الأجنبية أيضاً بإدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابة عن وزارة المالية، كما تقوم بوظيفة بنك الحكومة لإنجاز المعاملات بالعملة الاجنبية من الحوالات والاعتمادات وتحصيل الشيكات للوزارات والمؤسسات العامة للدولة. هذا بالإضافة الى تنظيم علاقات البنك مع البنوك المركزية والمؤسسات النقدية والمالية الدولية.

٢٦- ادارة البحوث الاقتصادية: تتولى إدارة البحوث الاقتصادية متابعة وتحليل التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية والدولية، وتوجهاتها المستقبلية وآثارها المتوقعة على أداء الاقتصاد الكويتي بشكل عام وعلى الجهاز المصرفي والمالي بشكل خاص، سعياً نحو تمكين بنك الكويت المركزي من تحقيق أهدافه الرئيسية. كما تعنى الإدارة بكل ما من شأنه توطيد وتعزيز علاقات البنك مع الهيئات الإقليمية والدولية الأخرى، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وصندوق النقد الدولي. ومن جهة أخرى، تساهم الإدارة بالرأي الفني في إطار دور بنك الكويت المركزي كمستشار مالي للحكومة. وتحقيقاً لذلك، تقوم إدارة البحوث الاقتصادية بتجميع وتحليل مختلف البيانات الاقتصادية من مصادر عدة، وبإعداد بيانات ميزان المدفوعات لدولة الكويت، وإصدار التقرير السنوي والاحصائية النقدية الشهرية والنشرة الاحصائية الفصلية والتقرير الاقتصادي. كما تتولى إدارة البحوث الاقتصادية إدارة وتحديث الموقع الإلكتروني الخاص ببنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى أعمال الترجمة في بنك الكويت المركزي.

٢٧- ادارة الاعلام والعلاقات العامة: تعمل إدارة الإعلام والعلاقات العامة في بنك الكويت المركزي على تعزيز صورة بنك الكويت المركزي كمؤسسة تتسم بأعلى معايير الشفافية، وتساهم في الحفاظ على الثقة في القطاع المصرفي والمالي والاقتصاد، وتسعى إلى ترسيخ مكانة البنك كجهة اختصاص تتمتع بخبرة طويلة في الشأن المالي والاقتصادي وبناء الكوادر ونشر ثقافة الإبداع سواء على مستوى المؤسسة أم على مستوى القطاع المصرفي. كما تشارك الإدارة في عديد من الجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي المالي حمايةً لعملاء الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي

الخاتمة:

تعد البنوك من أقدم المؤسسات المالية الحيوية التي لها دور أساسي في الحياة الاقتصادية وتوفير متطلبات التنمية باعتبارها أحد محاورها الكبرى، فهي تلعب دورا استراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة إذ أنها ساهمت في إنشاء الشركات وتمويلها، حيث أن الائتمان الذي تزوده للاقتصاد يساهم مباشرة في تطوير هذا الأخير وتحقيق التنمية، فالقطاع المصرفي يحتل مكانة بارزة في دورة إنتاج وتراكم الثروة الوطنية. وبناءا على ذلك فان نجاح انتقال الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد تحكمه قوانين السوق يستلزم بالضرورة وجود قطاع مالي فعال ، أمام هذه الوضعية، ألزمت الإصلاحات الاقتصادية إعادة النظر في الهيكلة الداخلية للبنوك ومراجعة أنظمة المعلومات المستخدمة فيها وكذا تحديد أهداف واضحة في إطار التحولات الاقتصادية، غير انه في الكويت تطور الرقابة البنكية بشكل ملحوظ ، وبناء عليه لابد من تطبيق جيد وفعال لنظام الرقابة الداخلية لأنها تعد خطة متكاملة التنظيم الوسائل والإجراءات التي يقرر البنك إتباعها للمحافظة على الأصول والتحقق من صحة البيانات المحاسبية و القوائم المالية المتعلقة بها.

ولضمان تنفيذ صحيح لمهمة الرقابة الداخلية تلجأ الإدارة إلى تقييم مستمر يسمح بالتحقق من سلامة وفعالية إجراءات الرقابة في المؤسسة، وذلك عن طريق خدمات المراجعة ومراقبة التسيير، التي تهدف أساسا إلى فحص نظام المعلومات والتأكد من صحة وصدق القوائم المالية، طبقا لمجموعة من المعايير والمبادئ العلمية التي تساعد في الحكم وإبداء الرأي في مدى مصداقية وجودة المعلومات المستخدمة في المؤسسة.

النتائج:

من خلال استعراض مختلف عناصر الفصول الثلاثة تم استخلاص بعض النتائج التالية: -يعتبر نظام الرقابة الداخلية، فعال ويعود ذلك لعدة أسباب وهذا ما تم التطرق إليه من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية:

أ- الالتزام بالهيكل التنظيمي.

ب- أن الرقابة الداخلية من الأساليب الفعالة في تسير البنوك ومن خلال العرض تم التوصل إلى تأكيد ذلك يعني أن النظام الرقابة الداخلية يمثل جميع السياسات والإجراءات والقوانين التي تتبناها المؤسسة لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

ت- أن الرقابة الداخلية تساهم في اكتشاف مختلف الثغرات الإدارية والمحاسبية وتفادي الأخطار وهذا ماتبينبوضوحمنخلال المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، والإجراءات والأساليب المستخدمة وباعتباره أداة للتأكد من مدى ملائمة وصدق المعلومات المحاسبية المالية وصحة ودقة القوائم المالية المستخدمة وعليه تفادي مختلف الأخطار.

ث- إن استخدام الرقابة الداخلية يؤدي إلى اتخاذ القرارات الصحيحة وهذا صحيح حيث الالتزام بالرقابة الداخلية يمكن الإدارة من معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة وهذا ما يساعد في عملية اتخاذ القرارات الصحيحة.

ج- إن نظام الرقابة الداخلية له دور فعال في تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية، وهذا من خلال احترام السياسات والقوانين، كذلك التعرف على تحقيق الأهداف المرسومة والكشف على ما يقع من انحرافات وتلاعبات وما قد يكون في الأداء من قصور وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.

المراجع العربية:

١- موقع البنك الكويتي المركزي

٢- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الاولي، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥

٣- سامر بطرس جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الاردن، ٢٠٠٩

المراجع الاجنبية:

1- Hong thai, N. Le contrôle Interne: Mettre hors risques l'entreprise. Paris : Ed. L'harmatton, 1999, p.91

2- Comité de Bale. Principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace. Septembre 1997, p.27

3- Le dispositif de contrôle Interne: cadre de référence, présentation des travaux du groupe de place, 2006

4- Hamzaoui, M. et Pigé, B. Audit des risques d'entreprise et contrôle interne. Paris : Ed. Village mondial, 2006, p. 83

5- Bernard, F., Gayraud, R. et Rousseau, L. Contrôle interne : concepts, réglementation cartographie des risques, guide d'audit de la fraude. Paris : Ed. .Maxima, 2006, p. 23

6- Siruguet, J.L. et Koessler, L. Le contrôle comptable bancaire : Un dispositif de maitrise des risques. Tome 1, Paris : Ed. La revue banque, 1998, pp.36-40

7- Pigé, B. Audit et contrôle interne. Paris : Ed. Ems management & société, 2001, p.12

8- Grand, B. et Verdalle, B. Audit Comptable et Financier. Paris : Ed. Economica, 1999, p. 69

9- Pigé, B. Op.cit., p.39

جميع الحقوق محفوظة 2020 ©، الدكتور/ علي عماد محمد ازهر، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)